

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧١

بتوزيع قيمة الاعتماد المدرج بميزانية الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
عن السنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٧٠ بربط الموازنة
العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ ؛

قرر :

مادة ١ - توزيع مبلغ ٩٠٠٠ جنيه قيمة الاعتماد المدرج بالباب الثاني
والمصروفات الجارية بالمجموعة الخامسة (المصروفات التحويلية الجارية
التخصصية) بموازنة قسم ٣٢ فرع (١) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- قطاع ١٢ - الخدمات الرئاسية عن السنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١
على النحو التالي :

إعانة لاتحاد جمعيات التنمية الإدارية .	٤٦٠٠
إعانة للشعبة المصرية للعهد الدول للعلوم الإدارية بالقاهرة .	٢٠٠٠
إعانة لجمعية إدارة الأعمال العربية .	٤٠٠
إعانة للجمعية العربية للإدارة العامة .	٤٠٠
إعانة لجامعة حرجي المعهد القومي للإدارة العليا .	٤٠٠
إعانة لجامعة حرجي لجنة برنامج القادة الإداريين .	٤٠٠
إعانة لجمعية العلاقات العامة العربية .	٤٠٠
إعانة للجمعية العربية للعلاقات الصناعية .	٤٠٠

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩١ (٢٢ مايو سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مادة ٩ - يكون لمجلس الإدارة أمانة سر تتولى تدوين محاضر الجلسات
في سجل خاص ويعرض محضر الجلسة على المجلس في الجلسة التالية موفا
عليه من رئيس المجلس للتصديق عليه .

مادة ١٠ - يبلغ رئيس مجلس الإدارة قرارات المجلس إلى وزير الري
خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتقادها .

مادة ١١ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(١) الإيرادات الناتجة من مباشرة نشاطها .

(٢) الإعتمادات التي تخصصها لها الدولة .

(٣) الهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس الإدارة .

(٤) القروض التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

مادة ١٢ - يكون للهيئة موازنة خاصة تعد على نمط الميزانيات
التجارية ويكون لها حساب ختامي .

وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

مادة ١٣ - يضم إلى الهيئة الورش الأميرية بامباية وبولاق، وورش
قناطر الدكا، وورش الري ببحج حمادى ويؤول إلى الهيئة مالهذه الوحدات
من أموال وما عليها من التزامات وينقل إلى الهيئة العاملون بتلك الورش
بدرجاتهم وفتاتهم ومرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم التي يتقاضونها حالياً .
ويصدر وزير الخزانة قراراً بتشكيل لجنة لتقييم الأموال والموجودات
التي سيتكون منها رأس مال الهيئة على أن تراعى اللجنة أسس التقييم التي يصدر
بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٤ - ينتقل إلى موازنة الهيئة الاعتمادات والوظائف المدرجة
بميزانية وزارة الري والمخصصة للورش التي ضمت إليها . كما تنقل إليها
أية اعتمادات أخرى تخصص لها من ميزانية وزارة الري بالاتفاق بين
الوزارة المذكورة ووزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ١٥ - تطبق الهيئة القوانين والقرارات والتعليمات المعمول بها
في الحكومة في شئونها المالية والإدارية إلى حين صدور القرارات واللوائح
الخاصة بها وذلك في غير إخلال بحكم المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة .

مادة ١٦ - يصدر وزير الري القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩١ (٢٢ مايو سنة ١٩٧١)

أنور السادات